

القدس المحتلة عام ١٩٦٧

ما هو أثر السياسات الإسرائيلية على القدس؟

نتيجة لسياسات إسرائيل العنصرية لم يبق للفلسطينيين من القدس الشرقية سوى ١٢,١٪ من مساحة المدينة المحتلة عام ١٩٦٧ رغم تضاعف عددهم أربع مرات.

منذ العام ١٩٦٧، بقيت نسبة الأراضي المتاحة للمقدسيين ثابتة برغم ازدياد عدد المقدسيين أربعة أضعاف منذ الاحتلال. يزيد عدد الفلسطينيين المقدسين عن ٣٦١ ألف نسمة أي ما نسبته ٣٩٪ من سكان القدس الشرقية. ٦٪ من أراضي القدس الشرقية؛ أي نصف ما هو متاح من الأراضي للفلسطينيين، مملوكة لغائبين، الأمر الذي يجعلها أمر الاستيلاء عليها مسألة وقت بموجب قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي، الذي أصبح نافذاً على القدس بعد إعلان ضمها من قبل إسرائيل.

خصصت إسرائيل من الأراضي المصادرة في القدس، أي أكثر من (٨٧,٩٪) لغايات:



الاستيلاء على القدس

في انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولاتفاقيات جنيف قامت إسرائيل عقب حرب عام ١٩٦٧ وتحديدا بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧، بضم ارضي بلدية القدس الشرقية التي كانت تحت السيطرة الأردنية.

بالإضافة إلى عدد من القرى والأحياء المجاورة (ما يزيد على ١,٣٪ (٢٧٢كم) من مساحة الضفة الغربية. وبذلك، أخضعت المدينة المحتلة للقوانين الإسرائيلية لغايات تهويدها والاستيلاء عليها كليا.

بضم القدس، مدت إسرائيل نطاق تطبيق قانون حارس أملاك الغائبين إليها. كانت تستثني مؤقتا الأملاك العائدة لسكان الضفة الغربية شريطة تقدمهم بطلب لحارس أملاك الغائبين لتسجيل ممتلكاتهم. في الثمانينيات تم توسيع نطاق تطبيق هذا القانون.

وقد أعلنت اسرائيل في العام ٢٠٠٥ عزمها على وضع القانون موضع التطبيق بلا استثناءات؛ أي باعتبار الملاك من الضفة غائبين، حيث يجري استخدامه حاليا كوسيلة لشرعنة المصادرة.

في العام ١٩٨٠، أصدرت الكنيسة الإسرائيلية قانون أساس يعرف باسم قانون القدس عاصمة إسرائيل، والذي بموجبه تم شرعنة سياسات الضم الفعلي التي مورست منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧.

ماذا يمكنك ان تفعل خطوات وقائية؟

- حفظ الوثائق الخاصة بالملكية في مكان آمن، سواء كانت سند طابو، أو وكالة دورية، أو حصر إرث، أو قيد مالية، أو عقد بيع خارجي، أو خرائط وغيرها من السندات ذات الصلة، وسواء كانت الأصلية أو الصور عنها، والحفظ يكون أمنا من الناحية التقنية، بما في ذلك حفظها بالطرق الالكترونية.
- العمل على توثيق كل ما لديك من وثائق في أكثر من موقع ولدى أكثر من دائرة رسمية.
- عدم تركيز الملكية و/أو حق التصرف بيد شخص معين خصوصا في الملكيات الواسعة، فالتعدد والتنوع يقطع الطريق على إمكانية الاحتيال، والتزوير، أو الإغراء بالبيع، أو التذرع بقانون حارس أملاك الغائبين، وغيره من القوانين والأوامر العسكرية.
- العمل على استصدار وثائق ملكية وتجديد الوكالات والسندات من الجهات المختصة، وإعلان الجهات الرسمية والقانونية في حال فقدان أي من تلك السندات، أو أي محاولة للعبث فيها.
- عدم إهمال العقار، أو الانقطاع عن فلاحة الأرض، أي المواظبة على استعمال العقار.
- الاحتفاظ بأية وثيقة ذات صلة بالانتفاع بالعقار، سواء عقد إيجار أو مزارعة، أو عقد بيع عرفي(عادي)، وأية رخص إنشاء أو فواتير خدمية أو إنشائية، أو حتى صور فوتوغرافية، وغيره بما يفيد الحيازة والاستعمال.
- العمل على ربط العقار بشبكات الخدمات العامة، كالكهرباء، والماء، والهاتف، والطرق العامة.
- في حال عدم القدرة على استعمال العقار وتطويره، عليك التوجه لطلب المساعدة الرسمية، أو الأهلية لتنفيذ فعاليات شعبية وأعمال طوعية، أو للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار.
- تنشيط ارتياد المنطقة من العامة، من خلال تخصيص جزء كمرفق عامة للتنزه، والاستجمام، والرياضة أو غيرها من المرافق الثقافية أو حتى عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

ماذا يمكنك أن تفعل في حال صدور قرار بالمصادرة؟

- المباشرة في طلب المساعدة القانونية من محام خاص أو المؤسسات الرسمية والأهلية: الوطنية منها والدولية. إن فوات المواعيد أو التصرفات غير المدروسة قد تشكل ذريعة لمنع من الاعتراض، وبالتالي شرعنة المصادرة.
- توفير وتأمين كافة الأوراق والمستندات اللازمة لإثبات الملكية، أو الحيازة الفعلية والاستعمال الدائم، سواء كانت سند طابو، أو وكالة دورية، أو حصر ارث، أو قيد مالية، أو عقد بيع خارجي، أو خرائط وغيرها من السندات ذات الصلة، وسواء كانت الأصلية أو الصور عنها.
- طلب مساعدة ومناصرة القوى الشعبية والوطنية والدولية لتوفير الحماية الفيزيائية (التواجد والعمل) وتنفيذ أنشطة طوعية وميدانية الزراعة والبناء أو الترسيم بالجدران والأسلاك... الخ لتثبيت أمر واقع، ولتوثيق الصلة بالأرض- العقار.
- اجعل قضيتك قضية عامة عبر التوجه للإعلام من خلال التعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية.
- عدم الاستجابة أو الانصياع لأوامر المنع من الاستعمال/الاستغلال أو الوقف عن العمل، أو الإخلاء، حتى لو كانت قضائية، أو غيرها من الإجراءات الهادفة لمنع من ممارسة حقوقك،
- عدم التسليم بالمصادرة كأمر واقع من خلال مواصلة تحدي القرار بالتواجد، والعمل، والبناء وتنظيم الفعاليات الشعبية وغيرها.

الحفاظ على الأرض واجب، والثبات فيها مقاومة، واستردادها حق



جود الاحتلال يخلون النضامين على أراضي قرية بورين، (المصدر: الأيام)

الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

لا للمصادرة والضم والحرمان من الاستعمال

الحفاظ على الأرض واجب، والثبات فيها مقاومة، واستردادها حق



على أراضي نابلس (المصدر: الأيام)

لا للمصادرة والضم والحرمان من الاستعمال



هدم المنازل في القدس، (المصدر: Activistills.org)

المصادرة في القانون

ما هي القواعد العامة الناظمة للمصادرة؟

بموجب القوانين والأعراف الدولية، وهي ملزمة لإسرائيل، يمكن تحديد القواعد الناظمة للمصادرة بالتالي:

يحظر على دولة الاحتلال مصادرة الملكيات الخاصة. والمنع من المصادرة بحسب السوابق القضائية والقانون لا يقتصر فقط على نقل الملكية، بل يعتبر المنع من الاستعمال الفعلي شكلاً من أشكال المصادرة. على سبيل الاستثناء وعند توافر ضرورات عسكرية ملحة لا يمكن تجنبها، يجيز القانون مصادرة فقط الأموال الخاصة المنقولة (مركبة مثلاً) على نحو مؤقت، وعلى أن يجري تعويض المالك عن الشيء عند إعادته.

يحظر على دولة الاحتلال مصادرة الممتلكات العامة بنية الاستيلاء عليها وضمها نهائياً، ويجوز لها فقط إدارتها مؤقتاً دون الساس بمبدأ المحافظة عليها ويكون الانتفاع بها لضرورة عسكرية ملحة ودون إهدار مصلحة سكان الإقليم المحتل.

بالإضافة إلى استغلال وتوظيف جملة من التشريعات العثمانية والبريطانية والأردنية السابقة لتحقيق غاياتها، شرعت إسرائيل جملة من القوانين والأنظمة وأصدرت المئات من الأوامر العسكرية لإضفاء "صفة القانونية" على سياساتها حيال مصادر الأراضي الفلسطينية سواء المملوكة ملكية خاصة أو عامة.

أنواع الأراضي في فلسطين

بحسب قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ والذي لا يزال سارياً في فلسطين حتى اليوم تقسم الأراضي إلى: الأراضي المملوكة ملكية فردية خاصة، والأراضي المملوكة ملكية عامة وهي ما تملكه الدولة ملكية مطلقة، أو تديرها للمصلحة العامة، وتشمل الأراضي الأميرية وهي التي تعود ملكيتها إلى بيت المال (الدولة)، والمتروكة أي المخصصة للمنفعة العامة، والأراضي الموات أي غير المملوكة ملكية خاصة والبعيدة وتديرها الدولة ويمكن تملكها للأفراد بموافقتها، وأخيراً الأراضي الوقفية.

توزيع الأراضي في فلسطين حتى عام ١٩١٨:

المالك/المتصرف	نوع الأرض/طبيعة الملكية	% فلسطين الانتدابية
الدولة	مسجلة باسم الدولة - أميرية	٤٢,٩%
العرب والفلسطينيون	مسجلة ملكية خاصة (للعرب)	٥٢%
اليهود	مسجلة ملكية خاصة باسم ملاك يهود	٢,٥%
الدولة	متروكة عامة (أنهار وبحيرات...)	٢,٦%

تصنيف الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بعد اوسلو:

المنطقة المصنفة (أ) وتبلغ اقل من ٤٪، والمنطقة (ب) اقل من ٥٪؛ والمنطقة (ج) أكثر من ١٣٪ من مساحة فلسطين؛ أي ١٨٪ و ٢٢٪ و ٦٠٪ على التوالي من مساحة الضفة الغربية.

المصادرة: الأرقام والغايات

ما مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة؟

تسيطر إسرائيل والمؤسسات الصهيونية على أكثر من ٨٥٪ من مساحة فلسطين بحدودها الانتدابية.

اقل من ١٥٪ من أرض فلسطين (من أصل ٩٤٪ كانت مملوكة لهم قبل ١٩٤٧) بقيت للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

فقط ٢,٥٪ من الأرض بقيت للفلسطينيين من مواطني إسرائيل رغم إنهم يشكلون أكثر من ٢٠٪ من السكان.

تبلغ مساحة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ تبلغ ٦٢٠٩ كم٢، ما يعادل ٢٢٪ من مساحة فلسطين بحدودها الانتدابية.

تبلغ مساحة ما يعرف بالضفة الغربية ٥٨٤٤ كم٢، أي ما يعادل ٢١٪ من فلسطين، ومساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم٢، أي ١٪ من فلسطين.

ما هي غايات المصادرة؟

- إقامة المستعمرات الإسرائيلية و/أو توسيعها، يوجد في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ حوالي ٢٣٦ مستعمرة.
- إقامة جدار الفصل العنصري، حيث أكثر من ٨٥٪ منه مقام أو سيقام على أراض احتلت عام ١٩٦٧، وتم فعلياً ضم ١٠٪ تقريباً من أراضي الضفة الغربية حتى الآن.
- مد الطرق العرضية والاتفاقيات لخدمة المستعمرات،
- إنشاء مناطق أمنية (عازلة أو محرمة) تحيط بالمستعمرات أو تفصل الفلسطينيين عن بعضهم أو تقطع التواصل الجغرافي،
- تخصيص مناطق محمية لمشاريع استيطانية مستقبلية يحظر على الفلسطينيين دخولها و/أو استعمالها.
- السيطرة على الموارد المختلفة وأهمها المائية، وحصر الانتفاع بها باليهود الإسرائيليين.

المصادرة في القدس

ما هي الطرق المستخدمة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية؟

لغايات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالمصادرة، و/أو الضم و/أو المنع من الاستعمال، تلجأ إسرائيل للإعلان عن الأراضي المستولى عليها ك: "أراضي دولة"؛ كمنطقة عسكرية أو منطقة إطلاق نار، أو منطقة مغلقة لدواع أمنية، أو كمنطقة خضراء لا يجوز البناء عليها، أو كمنطقة مخصصة للمنفعة العامة (لشق الطرق، أو لإنشاء الساحات والمرافق العامة مثلاً)، أو مملوكة لغائبين وبالتالي توضع في تصرف ما يسمّى حارس أملاك الغائبين، أو بادعاء ملكيتها من قبل افراد إسرائيليين أو المؤسسات الصهيونية كالوكالة اليهودية، أو الصندوق القومي، أو دائرة أراضي إسرائيل.

ما هي الوسائل التي تستخدمها إسرائيل لإتمام عمليات المصادرة؟

من الوسائل المستخدمة القوانين العثمانية، والبريطانية كمنظمة الطوارئ، والأوامر العسكرية والأحكام القضائية والوثائق المزورة، ووضع اليد، وسياسات الإغلاق والمنع من الاستخدام وغيرها.

” لا زالت إسرائيل منذ العام ١٩٧٩ تستخدم قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ للاستيلاء على مساحات شاسعة من الضفة الغربية والقدس الشرقية وذلك من خلال إعلانها ك «أراضي دولة» او مناطق خضراء او مناطق متروكة (مهملة). وفي ظل سياسة الإغلاق، والعزل، ونظام التصاريح، وغيرها من السياسات. يعجز الفلسطينيون عن فلاحه أراضيهم فيما يعرف بالمناطق الخضراء والمسماة مهملة/متروكة.



1997
حبل أبو غنيم قبل المصادرة، القدس، (المصدر: arij.org)



2007
مستوطنة هارجوم على حبل أبو غنيم قبل المصادرة، القدس، (المصدر: arij.org)

الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

لا للمصادرة والضم والحرمات من الاستعمال

الحفاظ على الأرض واجب، والثبات فيها مقاومة، واستردادها حق

هذه المطوية:

المعلومات والإرشادات والتوصيات الواردة في هذه المطوية تشكل نقطة بداية ومقدمة تلقي بعض الضوء على الموضوع المعروض وكيف يمكن التعامل معه بالعموم. وعليه، فهي ليست حصرية ولا شاملة، ولا تشكل بديلاً عن الاستشارة القانونية الواجبة في كل الحالات، خصوصاً في حالات المصادرة، الإخلاء، المنع من الاستعمال، الأمر بالهدم، عدم الترخيص بالبناء وغيرها من الممارسات الإسرائيلية.



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق الهواة واللاجئين

شارع الكركفة، بيت لحم، فلسطين.

تلفاكس: 970-2-277-7086

WWW.BADIL.ORG

WWW.ONGOINGNAKBA.ORG



مصادرة الأراضي في قرية بئرسي، رام الله (المصدر: Activistills.org)



أراضي قرية الوطة مهددة بتوسع مستوطنة فيلوا، القدس، (تصوير: مركز بديل)



أراضي قرية صفورية قضاء الناصرة، المهجرة في العام 1948، (تصوير: مركز بديل)